

جواب حكومي عدد 4 - العدل

نوع الوثيقة	جواب حكومي
تاريخ الوثيقة	2020-12-07
عدد السؤال	4
الوزارة أو الجهة المعنية	العدل
الحكومة	حكومة يوسف الشاهد
الرئاسة	رئاسة قيس سعيد
الفترة النيابية	مجلس نواب الشعب 2014-2019
حالة التحقق	جاهز للمراجعة الخاصة
عدد الصور المصدرية	1

هاشطات الصور المصدرية

1. 887ac6d843a6a732a1e85a7d35d1e363c3cd03f7fecb0d1b582465034538a56b

630/2/2021

الجمهورية التونسية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية 15 يناير 2021 م. د. الديوان
--

الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

الديوان
م. د.

12 جانفي 2021

من وزيرة أملاك الدولة والشؤون العقارية 13/1000/2/2021

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول سؤال السيد النائب ياسين العياري المتعلق بطلب تسويق مقر شعبة العوينات سابقا

لحزب التجمع المنحل من قبل المواطنة

المرجع: مكتوبكم عدد 2528 المضمن بتاريخ 2020/12/07.



وبعد، جوابا على سؤال السيد النائب الذي يرغب من خلاله معرفة أسباب رفض طلب السيدة [REDACTED] تسويقها العقار المتمثل في مقر شعبة العوينات سابقا الكائن بمنطقة العوينات بمعمودية المطوية من ولاية قابس والإجراءات الواجب اتخاذها لضمان عقار لإقامتها وعائلتها، نفيدكم أن العقار المذكور يتمثل في بناية قديمة راجعة لحزب التجمع المنحل بموجب عقد تفويت مبرم بين المجلس الجهوي لولاية قابس وحزب التجمع المنحل في 2000/06/26 مسجل بالقباضة المالية بباب سويقة في 2001/02/25 تابعة للرسم العقاري عدد 1281 قابس راجع في جزء منه بالملكية للدولة " الملك الخاص " مشغول بدون صفة من قبل المواطنة [REDACTED] بمعينة أسرته حسب المعاينة الميدانية للممثل الجهوي للجنة بقابس بتاريخ 2017/11/07.

هذا وقد تمت إجابة العارضة بأنه لا يمكن للجنة التصفية بصفتها " مصفي " حسب الأمر عدد 1294 المؤرخ في 2013/02/26 المحدث للجنة الاستجابة لطلب المعنية بالأمر باعتبار أن اللجنة ستتولى التفويت في ممتلكات الحزب المنحل طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها وذلك عن طريق البيع بالمزاد العلني.

وفي هذا السياق فقد اقتضى الفصل 12 من الأمر السالف الذكر أن تولى اللجنة بناء على ما توصلت إليه من نتائج تضمنها صلب تقاريرها القيام بالإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لنقل الأموال العقارية والمنقولة والحقوق المستصفاة لفائدة الدولة بعد خلاص جميع أصحاب الحقوق وختم أعمال التصفية وقد تمت إحالة العقار المذكور بتاريخ 2019/07/16 لفائدة ملك الدولة الخاص لإعادة توظيفه بناء على قرار الجلسة العامة للجنة تصفية الأموال والقيم الراجعة لحزب التجمع المنحل المنعقدة بتاريخ 2019/05/10 وإذن السيد القاضي المراقب لأعمال اللجنة بتاريخ 28 ماي 2019 بعد تقدير قيمة البناء الراجع بالملكية لحزب التجمع المنحل من قبل خبراء الدولة.